المنهج المتبع في التحقيق:

هو المنهج المشهور في تحقيق النصوص والمخطوطات بطريقة اختيار المخطوطة الأصل بالاعتبارات المؤهلة لها بذلك. ثم مقابلة بقية النسخ والمخطوطة عليها إثبات الفروق الرئيسة التي تخل بالمعنى أحيانا، أو تزيده إيضاحًا أو تغايره.

وقد ذكرت الأصل، والسبب في اختياره أصلاً في وصف النسخ. أما المنهج من حيث الإجمال فألخصه في النقاط التالية:

١ - كتابة الأصل بالقلم الحديث، مع العناية بعلامات الترقيم المعاصرة، المتناسبة وسياق الكلام.

٢ - معارضة النسخ الأخرى وهي المصرية والظاهرية والمطبوعة على الأصل وإثبات الفروق في حواشي الرسالة، وأحيانًا بين معكوفين وهو هكذا [ ] في المتن، وهذا نادر.

٣ - ترقيم الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية فيها والآيات.

٤ - تخريج الأحاديث النبوية في المسألة، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت على عزوه إليها.

أما ما كان في غيرهما فأخرجه من موضعه وهي غالبا بقية الكتب الستة مع مسند الإمام أحمد، وقليلاً من غيرها، بسوق الإسناد منها للحديث والتمييز هل هو فيها بلفظه أو بمعناه أو بلفظ مقارب.

وإيراد كلام العلماء في الحديث تصحيحًا أو تعليلاً، وقد أورد مع هذا اجتهادي في دراسة سنده دون متنه.

٥ - تخريج الآثار من أقوال الصحابة من مظانها، فيما وجدته.

٦ - التعريف بالأعلام الذين يمر ذكرهم في المسألة فهؤلاء - وخاصة أهل البدع، والزندقة، أو من قُدح فيهم بشيء - أورد فيه كلام شيخ الإسلام من كتبه الأخرى بجمع خلاصة مقالته في هؤلاء. هذا في الجملة، وربما أزيد تعريفاً بذكر سنة الوفاة والولادة والمؤلفات. . . . والإحالة إلى مواطن الترجمة لهم اختصاراً.

٧ - كذلك بالنسبة للفرق والطوائف انتهجت التعريف بهم من كلامه رحمه الله في باقي مؤلفاته ما استطعت إليه سبيلاً؛ لأنه برأيي أسلم وأقوى لمنهج التحقيق فما دمت أحقق رسالة للشيخ فمتى وجدت له كلاما على ما ورد فيها من تعريف علم أو فرقة أو توضيح مسألة فقوله والحالة هذه مقدم على قول غيره، هذا مع ما عرف عنه من منهج متميز ومنصف في تناوله للأعلام والفرق بخاصة، وللشيخ السبق والتمكن في هذا.

وهذه دعوة من خلال هذا التحقيق إلى سلوك هذا المنهج خصوصًا في التعريف بالأعلام والفرق المقدوح فيها.

وربما وضعت مقدمة قصيرة فيها أصول هذه الفرقة في الجملة ثم أردفها بنقلي لكلام الشيخ.

٨ - أرفقت ملحقا نقلته من كتاب «أحكام أهل الذمة» لابن القيم حول هذا الموضوع، ويناسبه تمامًا، نصّ ابن القيم في كتابه على أنه فتوى للشيخ ورد عليه من مصر.

وتمنيت لو جمعت شتات كلام الشيخ في هذا الموضوع هنا، ولكن لما جمعت كثيرا منه، وعارضته بمتن الرسالة وما في الفتوى التى ذكرها ابن القيم، وما علقته في بعض الحواشي اكتفيت به عن التكرار والتطويل.